MICROFICHE

الجمهورية التونسية

وزارة الفلاحة

خطة توجيه الإنتاج الفلاحي

نوفمبر 2001

١٠٩٢٣

الجمهورية التونسية

وزارة الفلاحة

خطة توجيه الإنتاج الفلاحي

نوفمبر 2001

« لقد أتت سياستنا الفلاحية أكلها ، و لا أدّل على ذلك ممّا ننعم به اليوم من وفرة في إنتاج أغلب المواد الفلاحية فاقت الطلبات الداخلية .
و أصبحت أسواقنا تزخر بمنتوجات أراضينا على إمتداد فصول السنة ، وتدعّمت مكانة منتوجاتنا في الأسواق الخارجية بالرّغم من شدّة المنافسة .

وهي نتائج جاءت ثمرة لجهود الجميع لوعيهم بأهميّة الرهانات ومثابرتكم على البذل والعطاء ، وهي أيضا نتيجة لبروز أجيال جديدة من الباعثين ونسيج مكثّف من مؤسسات الإنتاج والتحويل والخدمات .

و إذ نعتزّ بهذه النتائج ، فإنّنا نشير في نفس الوقت إلى ضرورة إيلاء مسألة وفرة الإنتاج العناية اللاّزمة حتى لا يختّل التوازن بين العرض والطلب و لا يتأثر دخل الفلاّح بذلك .

ونحن نأذن اليوم بوضع خطة متكاملة للتحكّم في ظاهرة وفرة الإنتاج بالنسبة لبعض المواد في ضوء الإستراتيجية الوطنية في هذا المجال ، وما إنبثق من مقترحات عن الندوة الوطنية حول الصناعات الغذائية التي كنّا أذنّا بعقدها بمناسبة اليوم الوطني للفلاحة في 12 ماي الماضي » .

الرئيس زين العابدين بن علي
الكرم ، 23 سبتمبر 1999

مقدمـــة

تتبوأ الفلاحة مكانة متميزة ضمن إستراتيجية التنمية الشاملة و ذلك إعتبارا لبعدها الإستراتيجي إقتصاديا و إجتماعيا ، و مالها من أهميّة قصوى في تحقيق التنمية المتوازنة وتنمية المناطق الداخلية ، بالإضافة إلى تأمين الأمن الغذائي الذي يعدّ من مقومات السيادة الوطنية .

و قد مكنت السياسة المتبعة في القطاع الفلاحي من تحقيق الأهداف المرسومة لهذا القطاع والمتمثلة في تحقيق الإكتفاء الذاتي في العديد من المنتوجات وخاصة منها الأساسية مثل الخضر والغلال والألبان ومنتوجات الدواجن .

كما مكّن التطوّر السريع لبعض القطاعات من تحقيق فائض في الإنتاج ترتبت عنه إشكاليات وتحدّيات جديدة تمثلت في كيفية المحافظة على نسق نمو القطاع في ظلّ وجود فائض هيكلي قد يتفاقم في السنوات القادمة نتيجة تطوّر تقنيات الإنتاج و تحكّم المنتجين فيها ، وهو ما يتطلب مزيد العمل لإحكام المعادلة بين «الإنتاج - الطلب الداخلي - التصدير» في ظلّ إندماج إقتصادنا في الدورة الإقتصادية العالمية وما سينجر عنه من مزيد تحرير المبادلات وخاصة في القطاع الفلاحي .

و إزاء هذا الوضع ، و في إطار ضمان ديمومة التنمية الفلاحية ، أذن سيادة رئيس الجمهورية خلال إشرافه على التجمع الكبير بالفلاحين والبحّارة يوم 23 سبتمبر 1999 بإعداد خطة شاملة لتطوير وتنويع المنتوج الفلاحي والتصرّف في فائض الإنتاج .

و لتجسيم هذا القرار تكونّت لجنة وطنية ضمّت مختلف المتدخلين في المنظومة الفلاحية الغذائية ، أوكل إليها مهمة إعداد هذه الخطة .

وتجسيما للبعد الإستشاري للعهد الجديد ، أذن سيادة الرئيس بعرض نتائج أعمال هذه اللجنة على إستشارة موسعة تجمع كافة الأطراف المعنيّة ، و خاصة المهنيين ، ضمانا لإستكمال عناصر هذه الخطة .

وتمّ تنظيم هذه الإستشارة يوم 30 مارس 2000 بتونس ، حضرها عدد هام من المشاركين فاق المائتين جلهّم من المهنيين .

و من ناحية أخرى ، وفي إطار مزيد التشاور و فسح المجال لمختلف الكفاءات للمشاركة ، نظم الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ورشة تفكير حول الموضوع يومي 12 و 13 سبتمبر 2000 .

I. الوضع الراهن

1. تطوّر الإنتاج :

كان للإرتفاع الهام في الطاقة الإنتاجية للقطاع وللمجهودات المبذولة على مستوى تحسين المردودية الأثر الإيجابي على الإنتاج حيث تطوّر معدل قيمة الإنتاج خلال الفترة 1988- 2000 بنسبة 40٪ بالمقارنة مع إنجازات العشرية 1978 - 1987. وتعتبر هذه النتائج في حد ذاتها طيبة خصوصا و أنّ بلادنا شهدت خلال هذه الفترة 6 سنوات من الجفاف الذي أثر بشكل كبير على مستويات الإنتاج في قطاعي الحبوب وزيت الزيتون خاصة .

ويبرز الجدول التالي تطور معدل إنتاج أهم المنتوجات :

تطور أهم المنتوجات الفلاحية (**1000** طن)

الإنتاج	معدل 1978-1987	معدل 1988 - 2000	نسبة الزيادة(٪)
الحبوب	1 211	1459.7	+ 20.5
زيت الزيتون	103.4	153	+ 48.3
القوارص	200	224	+ 12
التمور	53.7	99	+ 83.6
البطاطا	139	240	+ 72.8
الطماطم	357.5	594	+ 66.2
اللحوم	131	175	+ 33.6
الألبان	281.4	562	+ 100.1
منتوجات البحر	71.6	90	+ 26

و تمكن القطاع خلال الفترة 1988- 2000 من تحقيق نقلة نوعية تجسمت من خلال تحقيق أرقام قياسية في مستوى الإنتاج لبعض القطاعات نذكر منها الحبوب و القوارص و زيت الزيتون و البطاطا و الطماطم وهي نتائج تم التوصل إليها بفضل تظافر عدة عوامل منها بالخصوص الرفع في الطاقة الإنتاجية من خلال توسيع المناطق السقوية وغراسات الأشجار المثمرة و إعتماد الفلاحين على التقنيات الحديثة التي أفرزتها البحوث و التجارب والتحسن المتواصل للمحيط الإقتصادي من خلال التشجيعات والحوافز التي وقع سنها لفائدة القطاع بالإضافة إلى العوامل الطبيعية الملائمة في بعض المواسم .

و قد أمكن تحقيق هذه النتائج بفضل إقرار و إنجاز الإستراتيجيات القطاعية المتصلة بالإكتفاء الذاتي في المواد الإستراتيجية حيث تمكنت بلادنا من بلوغ الإكتفاء الذاتي من الألبان سنة 1999 مع تحقيق فائض في إنتاج هذه المادة و الإكتفاء الذاتي في اللحوم الحمراء سنة 2000 مع العلم أنّ بلادنا حققت الإكتفاء الذاتي في منتوجات الغلال والخضر والدواجن .

2.أهم المنتوجات التي سجلت فوائض خلال المواسم الأخيرة :

و نتيجة لمختلف هذه المجهودات و تجاوب المنتجين مع مختلف التشجيعات بدأت عديد القطاعات تفرز فوائض في إنتاجها و برز ذلك في عديد القطاعات التي حققت الإكتفاء الذاتي.

فبالنسبة لقطاع الأشجار المثمرة يتسم الوضع الراهن بوجود فائض غير مستقر في إنتاج زيت الزيتون و ذلك حسب المعاومة فائض موسمي في إنتاج التمور (20 ألف طن) إضافة إلى بروز فوائض موسمية في قطاعات جديدة مثل الإجاص والتفاح.و من المنتظر أن تشهد قطاعات أخرى تحقيق فوائض في إنتاجها في السنوات القادمة (عنب الطاولة و المشمش و الخوخ) عند دخول الغراسات الجديدة في الإنتاج.

ويتميز قطاع الخضروات بوجود فائض هيكلي في قطاع الطماطم المعدة للتصدير نتيجة تطور تقنيات الإنتاج و فائض موسمي من إنتاج البطاطا يقدر بـ 10 آلاف طن.

آما بالنسبة لقطاع تربية الماشية فأن الوضع يتسم بوجود فائض موسمي في إنتاج لحم الضأن يقدر بـ 4500 طن يقع تخزينها في شكل خرفان يقع تسويقها خلال شهر رمضان إضافة إلى بروز فائض في إنتاج الحليب بلغ 19 مليون لتر سنة 2000 وينتظر آن يبلغ 35 مليون سنة 2001 سيقع تجفيفها.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فتجدر الإشارة إلى عدم وجود فائض في إنتاج الصيد البحري حاليا و خضوع قطاع الدواجن إلى برمجة الإنتاج وفقا للطلب الداخلي.

3. الإجراءات المتخذة لتيسير تصريف الفوائض :

3.1 تكوين المخزونات :

يشمل نظام تكوين المخزونات حاليا عددا من المنتوجات منها البطاطا والبيض ولحوم الدجاج واللحوم الحمراء (بما في ذلك الخرفان الحيّة) و معجون الطماطم وبعض منتوجات الصيد البحري (مثل السردينة).

وتشرف على عمليات تكوين المخزونات المجامع المهنية المشتركة ، كلّ فيما يخصه سواء عن طريق تدخلات مباشرة أو بالتعاقد مع متدخلين خواص أو بالطريقتين معا ، مع مساهمة صناديق دعم القدرة التنافسية في القطاعين الفلاحي والصناعي في تحمل كلفة هذه المخزونات.

2.3 دعم بعض عمليات التصدير:

يقوم صندوق النهوض بالصادرات بمساندة عمليات تصدير بعض المنتوجات مثل معجون الطماطم والخمور والقوارص وبعض منتوجات البحر .

3.3 التحويل :

يمثل قطاع الصناعات الغذائية بالنسبة إلى المنتوجات القابلة للتحويل إحدى أهم الوسائل التي تساهم بطريقة مباشرة في التصرّف في الفوائض الموسمية عبر تحويلها قصد إستهلاكها لاحقا .

وتمكّن هذه الطريقة من تصريف الفوائض في ظروف معقولة خاصة لما يتعلّق الأمر بالمنتوجات الفلاحية سريعة التلف مثل المشمش أو الحليب .

4.3 تأطير الإنتاج عبر البرمجة :

تشمل هذه العملية أساسا قطاعي تربية الدواجن والطماطم المعدة للتحويل والبطاطا المعدة للإستهلاك .

و يخضع قطاع الدواجن إلى برمجة دقيقة تنطلق من تربية الأمهات والبيض المعد للتفقيس مرورا بإنتاج اللحم والبيض المعد للإستهلاك .

و بالنسبة للطماطم فإنّ البرمجة السنوية يتم إقرارها بين مختلف المتدخلين ويتمّ إعدادها سنويا . و تشمل هذه البرمجة المساحات المزمع زراعتها وتوجيه إنتاجها للتصنيع . كما تم في السنة الفارطة الشروع في تشجيع مزارعي الطماطم على تخفيض المساحات المخصصة للطماطم و تعويضعها بزراعات بديلة.

أما برمجة إنتاج بطاطا الإستهلاك فإنّها تتم بنفس الطريقة و تأخذ بعين الإعتبار الإستهلاك و التصدير والتخزين في إطار تعديل الأسواق والأسعار .

5.3 التمويل :

يشمل التمويل عمليات التخزين التي تقوم بها الأطراف المتدخلة في الغرض في إطار برامج تعديل الأسعار والأسواق .

و قد تطوّرت الإعتمادات المرصودة لفائدة المجامع المهنية المشتركة بعنوان تعديل الأسعار من 7،4 م.د سنة 1998 إلى 8.2 م.د سنة 2001.

و يتسم نظام التمويل الحالي للمخزونات بعدم وجود قروض بنكية لتمويل المخزونات التعديلية (مثل الألبان) .

أما بالنسبة لتحمل كلفة تخزين فائض الإنتاج من معجون الطماطم فقد توفقت مختلف الهياكل المعنية أخيرا إلى إيجاد آلية لتمويل هذه المخزونات حيث تقرر أن يتحمل صندوقي تنمية القدرة التنافسية للصناعة (FODEC) وللفلاحة والصيد البحري (FODECAP) مناصفة تكلفة خزن معجون الطماطم و المقدرة بحوالي 10 دينار للطن شهريا على مدة عشرة أشهر . و يشمل هذا الإجراء تمويل خزن 27 ألف طن من معجون الطماطم. وسيقع تحديد هذه التكلفة بالنسبة للموسم 2002/2001 على ضوء نتائج الموسم.

4. تقييم الوضع الراهن :

مكنت مختلف الآليات التي وقع إقرارها لتيسير تصريف فوائض الإنتاج الموسمية من إحكام تعديل الأسعار والأسواق عبر مختلف التدخلات التي قامت بها بالخصوص المجامع المهنية المشتركة سنويا و التي مكنّت ، إلى حدّ ما ، من تعديل الأسواق والأسعار وتأمين التنمية المتوازنة لقطاعات مثل البطاطا و منتوجات الدواجن والألبان واللحوم الحمراء .

غير أنه و بالرغم من المجهودات المبذولة لإحكام التصرف في قطاع الطماطم المعدة للتحويل على مستوى برمجة الإنتاج لدى الفلاحين فقد أبرزت السنوات الأخيرة صعوبة التصرف في فوائض الإنتاج من معجون الطماطم وتفاقم الصعوبات المالية لدى المحولين التي كان لها إنعكاسات سلبية على المنتجين الفلاحيين مما إستوجب إعتماد خطة لتخفيض المساحات المعدة لهذه الزراعة و توجيه الفلاحين المعنيين إلى زراعات بديلة.

أما على مستوى التصدير فإن الآليات الموضوعة من المساعدة على تصدير فوائض الإنتاج حيث يتبين من خلال تشخيص الوضع أن تصدير المنتوجات الفلاحية مازال يعتمد على مواد أولية أو بعض المنتوجات التقليدية مثل معجون الطماطم والهريسة والسردينة وهي مواد بدأت تشهد تراجعا وتقلصا متواصلا من جراء عدم مسايراتها لتطور المواصفات والتعليب وإرتفاع الكلفة و غياب القدرة التنافسية و عدم توفير الكميات القابلة للترويج بصفة منتظمة بالنسبة لبعض المنتوجات و غياب إستراتيجية تصديرية واضحة و جريئة بالنسبة للمنتوجات الجديدة والواعدة .

و من ناحية أخرى يشهد القطاع كثرة المتدخلين في عمليات التصدير وقلة التنظيم ومحدودية أساليب التعامل المهني إلى جانب ظهور متدخلين ظرفيين ليست لهم الخبرة الكافية .

وبالرغم من وجود هذه العوائق فإنّ إمكانيات هامة يمكن الإستفادة منها إذا توفر للقطاع محيطا عاما ملائما . و تتمثل هذه الإمكانيات في :

- وجود إمكانيات هائلة لم تستغل بعد بالكامل حيث أنّ الإنتاجية في بعض القطاعات مازالت دون ما أثبتته البحوث والتجارب إضافة إلى الإمكانيات الهامة في القطاع السقوي وهو ما سيقع العمل على الإستفادة منه بأكثر قدر ممكن في إطار خطة النهوض بالمناطق السقوية ،

- إمتلاك عديد المنتوجات الفلاحية لقدرة تنافسية كافية وهو ما أظهرته الدراسة حول القدرة التنافسية التي تم إنجازها في الغرض ،

- إبرام إتفاقية جديدة مع الإتحاد الأوروبي فتحت آفاقا جديدة لتصدير المنتوجات الفلاحية التونسية سواء بالرفع في الحصص أو بتوسيع فترات التصدير أو بأدراج منتوجات جديدة .

II. الآفاق المستقبلية

1. الإطار العام للسياسة التنموية :

سترتكز سياسة التنمية الفلاحية مستقبلا بالأساس على الطاقات الإنتاجية المتوفرة وتوظيفها بالإستناد إلى نتائج الخارطات الجهوية للإنتاج من ناحية ، وعلى إمكانيات التسويق الداخلي والخارجي من ناحية أخرى .

و من هذا المنطلق ، يمكن توزيع المنتوجات الفلاحية إلى ثلاثة مجموعات :

* المجموعة الأولى تضم المنتوجات التي لازالت تتطلب مزيد تطوير إنتاجها بأعتبار حاجيا السوق الداخلية وإمكانيات التصدير المتوفرة (على غرار الحبوب ، الأعلاف ، البطاطا ، المنتوجات البيولوجية ، زيت الزيتون ، التمور ، منتوجات البحر ...) .

* المجموعة الثانية تضم المنتوجات التي إقتربت من الإكتفاء الذاتي والتي يتعين التعامل معها طبق برامج محددة خاصة في ضوء الصعوبات التي قد تلقاها على مستوى التصدير (على غرار الغلال مثل التفاح والرمان والإجاص والعنب ، الخمور ، الحوم الحمراء ، لحوم الدواجن ، ...)

* المجموعة الثالثة تضم المنتوجات التي توصلت بلادنا إلى بلوغ لإكتفاء الذاتي فيها وإبراز فوائض يصعب ترويجها في لأسواق العالمية نظرا لوفرة العرض العالمي أو لمحدودية قدرتها التافسية (الألبان ، معجون الطماطم ، البيض ...) .

2 . خطة توجيه الإنتاج الفلاحي:

تشير التوقعات المتعلقة بتطور الإنتاج أن عديد المنتوجات الفلاحية ستشهد تطورا هاما في إنتاجها خلال السنوات القادمة بما سيساعد على تعزيز النقلة النوعية التي بدأ يعرفها القطاع و يدعم نموه المستديم . ولتجسيم هذه الخطة يقترح إتخاذ الإجراءات التالية :

أولا : على مستوى الإنتاج

لمزيد إحكام عملية الإنتاج والتصرف في الفوائض يقترح :

1. توجيه الإنتاج الفلاحي بالإعتماد على نتائج الخارطات الجهوية للإنتاج الفلاحي التي تعتبر آلية توجيهية لتشجيعات الدولة نحو المناطق الأكثر تلائما للإنتاج . وهو ما سيساعد على ترشيد إستعمال هذه التشجيعات وتحسين مردودية القطاع وتحسين قدرته التنافسية .

2. تخصيص إستغلال بعض المساحات الفلاحية للمنتوجات التي تتوفر فيها أكبر فرص للتصدير وذلك بهدف توفير إنتاج موجه بالأساس للتصدير يعمل على تحقيقه مختصون سواء في إطار إنتاج ذاتي أو عقود إنتاج و شراكة ،

3. العمل على تفعيل قانون التسميات المثبتة للأصل بهدف إكساب المنتوجات ميزة خصوصية و تيسير تسويقها خاصة في الأسواق الخارجية . و في هذا الإطار سيتم ضبط برنامج لتحديد قائمة المنتوجات القابلة للتسميات المثبتة للأصل ،

4. تدعيم البرامج المتعلقة بالصحة الحيوانية والنباتية و مراقبة المنتوج في مختلف الحلقات من الضيعة إلى التصدير ، لضمان النوعية والجودة . وقد تمّ ضبط برنامج في هذا المجال سيتم إنجازه خلال المخطط العاشر ،

5. إرساء نظام تتبع المنتوج عبر كلّ مراحل إنتاجه وتسويقه (traçabilité)

6. دعم الإنتاج البيولوجي وتوجيهه بالأساس نحو التصدير بإعتبار ما يوفره من إمكانيات خاصة في ضوء تنامي الحسّ الصحّي لدى المستهلكين ،

7. إدخال زراعات جديدة بهدف تنويع المنتوج الفلاحي وتقليص الضغط المتأتي من فوائض المنتوجات التقليدية ، وفي هذا الإطار شرع منذ الموسم الفلاحي 2000-2001 في إدخال بعض الزراعات الجديدة مثل الكيوي و الآفوكادو و سلاطة الأنديف ،

8. ربط الإنتاج بالتسويق (داخليا و خارجيا) أو التحويل وذلك عن طريق عقود الإنتاج ،

9. في صورة عدم التوصّل إلى حلول ملائمة ، التوّجه نحو برمجة الإنتاج بالنسبة إلى المنتوجات الفصلية أو ذات الصبغة الصناعية ، أو تلك التي تكتسي أهميّة وطنية ، في حين تخضع بقية المنتوجات إلى قواعد السوق .

ثانيا : على مستوى الخزن والتحويل

تتمثل أهم الإجراءات في :

1. حصر قائمة المواد التي تشملها آليات التعديل و تحديد أسعارها الدنيا حسب الفصل والموسم بأتفاق بين الإدارة و المهنة ، على أن يقع التوسع تدريجيا في هذا البرنامج ليشمل منتوجات أخرى مع تحديد آليات تمويل مزدوجة تشارك فيها جميع الأطراف المعنيّة ،

2. القيام بدراسة شاملة حول إمكانيات التحويل وتنويع التحويل و إقتراح تعديل قائمة التحويل الأولّى لتشمل منتوجات أخرى مثل اللحوم والخضر والغلال وإدخال طرق تحويل جديدة وعدم الإقتصار على الأساليب والمنتوجات التقليدية ، بهدف تنويع المنتوج المعروض . وفي هذا الإطار ، يمكن إقتراح تعديل قائمة التحويل الأوّلي للمنتوجات الفلاحية التي تنتفع بتشجيعات مجلة تشجيع الإستثمارات بعنوان "التنمية الفلاحية" بهدف تشجيع تنويع الصناعات التحويلية ، و إدراج التحويل الثانوي للمنتجات الفلاحية بالإعتماد على الإنتاج الوطني ،

3. الإسراع في إستكمال تأهيل و تعصير وحدات التحويل و طرق عملها قصد توفير الجودة والضغط على الكلفة اللذين يعتبران من العوامل الأساسية التي تساعد على ترويج المنتوج وبالتالي على إستمرارية المنظومة الفلاحية الغذائية ،

4. مراجعة كراسات الشروط المتعلّقة بتصدير المنتوجات الفلاحية وتنظيم المصدّرين حسب الأسواق لتفادي إغراق الأسواق والمنافسة التونسية - التونسية و إنهيار الأسعار ،

5. إنجاز دراسة حول مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية في الأسواق الخارجية بهدف تنويعها و عدم الإقتصار على بعض الأسواق والعمل على ضمان تواجدنا فيها ،

6. العمل على إيجاد حلول ملائمة لإشكاليات النقل خاصة من حيث التوفر والنوعية

7. دعم سعر الطاقة في مستوى المخازن للتشجيع على تطوير طاقة الخزن المبرّد بمناطق الإنتاج بالنسبة للمنتوجات التي تشهد حاليا أو ستشهد عمّا قريب فائضا في الإنتاج

و العمل على إحداث طاقات خزن في مواطن الإنتاج (التعاضديات ، شركات الإحياء ، المنتجين) ،

8. تطوير مسالك التوزيع لجعلها تتماشى والتطوّر الذي شهده الإنتاج الفلاحي ، بهدف إضفاء مزيد من الشفافية على المعاملات .

ثالثا : على مستوى التمويل و التشجيعات

يقترح :

- دعم الصناديق الحالية المتصلة بتعديل الأسعار والأسواق و دعم التصدير بموارد مالية إضافية .
- حصر التشجيعات المخولة لمتوسطي و كبار المستثمرين لفائدة الإستثمار في الأنشطة الجديدة و الواعدة و الإنتاج للتصدير.
- إحداث خط قرض لتمويل التصدير في إطار برامج سنوية تضبط للغرض
- تيسير عمليات تمويل المخزونات من طرف البنوك
- إقرار برنامج تأهيل الوحدات بهدف التصدير أو إحداث وحدات إنتاجية موجهة للتصدير

رابعا : على مستوى هياكل التدخل

تهدف الخطة إلى إعادة النظر في الهياكل المتدخلة في التصرّف في فوائض الإنتاج ومراجعة مشمولاتها بما يتلائم والظروف الجديدة للقطاع الفلاحي حيث يتسم الوضع الحالي بغياب هياكل فاعلة على مستوى تصدير المنتوجات الفلاحية .

و في هذا الإطار يقترح :

1. إعادة هيكلة المجامع المهنية المشتركة لحصر مهامها في تعديل السوق و دعم التصدير طبقا للدراسة الجارية ،
2. تطوير وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية لتشمل دفع التصدير إلى جانب الإستثمار
3. تدعيم هياكل الرقابة و ذلك بتوحيد وتنظيم الهياكل التي تقوم بالمصادقة والرقابة على التصدير مع توحيد المراقبة الإدارية .

خامسا : الجوانب التنظيمية

شهدت السنوات الأخيرة إقرار العديد من التشريعات المنظمة للقطاع بهدف ملائمته مع التطورات المستجدة على المستوى الداخلي و الخارجي. و من بين التشريعات الجديدة نذكر القوانين المتعلقة بالفلاحة البيولوجية والتسميات المثبتة للأصل بالإضافة إلى القانون المتعلق بتنظيم قطاع البذور و المشاتل والقانون المتعلق بمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

و سيتم تدعيم المنظومة التشريعية بإصدار قانونين جديدين هما الآن في طور الإعداد و يتعلقان بتنظيم الإنتاج من ناحية و تنظيم قطاع تربية الماشية من ناحية أخرى.

و نظرا لبروز فئة جديدة من الباعثين الفلاحيين المبتكرين الذين أقدموا على إدخال أنشطة جديدة وتنويع المنتوج الفلاحي وإعتماد تقنيات متطورة مكنت من تحقيق نتائج متميزة ، يقترح إحداث «جمعية التجديد الفلاحي» على مستوى كل ولاية تضم هؤلاء الفلاحين الذين توكل لهم مهمة تنشيط وتحسيس فلاحي جهتهم وتوجيههم نحو إعتماد هذه المنتوجات والتقنيات الجديدة بما يساهم في توجيه المنتوج الفلاحي نحو الأنشطة التي تمكن من توظيف الطاقات المنتجة حسب الأهداف الوطنية .